... من قول من ...
قال فلان عالم قد ...
على فانه لا يقصد منها التعظيم من
الثنا قوله ... اى سواء كان بعد الاحسان
او قبله احتراز عن الشكر باللسان لان الشكر باللسان
لا يكون الا بعد الاحسان فقط ١٢ منه قوله لله وهو اسم
لذات الواجب المستجمع المستحق لجميع الصفات ولهذا قال الحمد لله
... لانه على تقدير استجماع لفظة الله لجميع الصفات يكون الحمد لله مقابله الحمد لجميع
الصفات او لئلا يتوهم اختصاص الحمد بوصف دون وصف ١٢ منه قوله الواجب الوجود
هو الذي يقتضي وجوده لذاته اي ذاته توجب وجوده وانما وجب وجوده لانه موجد الاشياء والموجد
للاشياء ولا يكون ... لا كذلك پس اگر کسی گوید کہ لفظ واجب صیغه اسم فاعل است و او عمل نمیکند مگر وقتیکه بمعنی حال ...

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظيره الممكن سواه وغيره الصادر باختياره شره وخيره والصلوة والسلام
على محمد الذي انتشر به نهيه وامره اما بعد فان كتاب الشيخ الامام قدوة الحكماء الراسخين اثير الدين
الابهري طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه المشهور بايساغوجي لما كان على بعض الاخوان متعسرا وعلى
بعضهم متيسرا اردت ان اكتب بالتماسهم اوراقا تذلل تعسره وتعمم تيسره والخير للميسرين والموفقين
قال ايساغوجي اللفظ الدال الى آخره **اقول** ان للمنطقيين اصطلاحات يجب استحضارها للمبتدي
اذا اراد ان يشرع في شي من العلوم منها ايساغوجي وهو لفظ يوناني يراد به الكليات الخمس وهي
الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام وهذه يتوقف معرفتها على بيان الدلالات الثلث وهي المطابقة
والتضمن والالتزام واقسام اللفظ والدلالة هي كون الشي بحالة يلزم من العلم به العلم بشي آخر
والاول هو الدال والثاني هو المدلول فمن هذا عرفت ان الدليل هو الذي [illegible]
العلم بشي آخر وكذا عرفت ان المدلول هو الذي يلزم من العلم بشي آخر العلم به والدلالة تنقسم الى ... ثلثة
عقلية وطبعية ووضعية والمراد من الدلالة ههنا الدلالة الوضعية التي تكون بحسب وضع اللفظ على المعنى وهي

وهي ثلثة لان اللفظ الدال على المعنى لايخلو من ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزئه او يدل على ما يلازمه في الذهن فان كان الاول فالدلالة دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام مثال الدلالة بالمطابقة كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة لكونه تمام ما وضع له الانسان وانما سميت هذه الدلالة مطابقة لان اللفظ موافق لتمام ما وضع له وذلك ماخوذ من قولهم طابق النعل بالنعل اذا توافقا ومثال ما يدل بالتضمن كالانسان اذا دل على احدهما اي على الحيوان او على الناطق وانما سميت هذه الدلالة تضمنا لانه يدل على الجزء الذي في ضمنه فيكون دالا على ما هو في ضمنه ومثال الدلالة بالالتزام كالانسان اذا دل على قابل العلم و الكتابة وانما سميت هذه الدلالة التزاما لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه بل يدل على الخارج اللازم له في الذهن وانما قيد قوله على ما يلازمه بقوله في الذهن لان الملازمة الخارجية لو جعلت شرطا لم تحقق دلالة الالتزام بدونها لامتناع تحقق المشروط بدون تحقق الشرط واللازم باطل فكذا الملزوم باطل لان العدم كالعمى يدل على الملكة كالبصر التزاما لان العمى يدل على عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا مع ان بينهما معاندة في الخارج لا يقال هذه الدلالة دلالة تضمنية لانا نقول العدم مضافا الى البصر فيكون البصر خارجا عنه فيمتنع ان يكون دلالة تضمنية **قال** ثم اللفظ اما مفرد او مؤلف **اقول** لما فرغ عن بيان الدلالات الثلث شرع في بيان تقسيم اللفظ فنقول اللفظ ينقسم الى قسمين مفرد ومؤلف لانه اما ان يراد بالجزء منه اي من اللفظ دلالة على جزء معناه كالانسان فانه لفظ لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه او يراد ذلك كقولك رامي الحجارة فانه لفظ يدل جزؤه على جزء معناه لان الرامي يدل على ذات من له الرمي والحجارة على جسم معين فان كان الاول فهو مفرد وان كان الثاني فهو مؤلف قوله لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه يصدق

على اربعة اقسام الاول ان لا يكون له جزء اصلا نحو ق علما والثاني ان يكون له جزء لا معنى له نحو زيد علما والثالث ان يكون له جزء ذو معنى ولكن لا يدل عليه نحو عبد الله علما والرابع ان يكون له جزء ذو معنى دال عليه لكن لا يكون ذلك المعنى مرادا كالحيوان الناطق علما لان معناه ح الماهية الانسانية مع التشخص **قال** المفرد اما كلي الخ **اقول** المفرد ينقسم الى كلي وجزئي لانه اما ان يكون نفس تصور مفهومه من حيث انه متصور مانعا عن وقوع الشركة فيه اي من اشتراك بين كثيرين فهو الجزئي كزيد علما فانه اذا تصور امتنع العقل عن صدقه على كثيرين وان لم يمنع نفس تصور مفهومه من اشتراك بين كثيرين فهو الكلي كالانسان فان مفهومه عند العقل لم يمنع عن صدقه على كثيرين وانما قيد الكلي والجزئي بنفس المتصور لان من الكليات ما يمنع الاشتراك بين الامور المتعددة فهو بالنظر الى الخارج جزئي وبالنظر الى الذهن كلي فان الدليل الخارجي قطع عرق الشركة عنه لكنه عند العقل لم يمنع عن صدقه على كثيرين والا لم يفتقر الى دليل اثبات الواحدانية

قال الكلي اما ذاتي الخ **اقول** الكلي ينقسم الى قسمين ذاتي وعرضي لانه اما ان يكون داخلا في تحت حقيقة جزئياته او لا يكون فان كان داخلا في تحت حقيقة جزئياته فهو ذاتي كالحيوان بالنسبة الى الانسان فان حقيقة زيد وعمرو وبكر حيوان ناطق والحيوان داخل فيه لكونه مركبا من الحيوان والناطق وكذا بالنسبة الى الفرس فان حقيقته حيوان صاهل والحيوان داخل في الفرس لكونه مركبا من الحيوان والصاهل وكذا بالنسبة الى الحمار وان لم يكن داخلا في حقيقة جزئياته بل يكون خارجا عن تلك الحقيقة فهو عرضي كالضاحك بالنسبة الى الانسان فانه لم يدخل في حقيقة زيد وعمرو وبكر التي هي الانسان لما مر من انه مركب من الحيوان والناطق فقط فتعين انه خارج عنه وعلى هذا لا يكون نفس الماهية ذاتية بل يكون من العرضيات لانه يخالف الذاتي بذلك التفسير وكل ما يخالفه فهو

ما يخالفه فهو عرضي وقد يقال الذاتي ما ليس بعرضي فح تكون نفس الماهية ذاتية لا يقال ان الذاتي
هو المنتسب الى الذات فلا يجوز ان يكون نفس الماهية ذاتية والا لزم انتساب الشيء الى نفسه وهو ممتنع
لانا نقول هذه التسمية الماهية ذاتية ليست بلغوية حتى يلزم ذلك بل انما هي اصطلاحية فلا يرد ذلك

قال الذاتي اما مقول الخ **اقول** هذا الشروع في بيان الكليات الخمس اعلم ان الذاتي
اما جنس او نوع او فصل لانه ان كان مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة لا بالخصوصية فهو الجنس كالحيوان
بالنسبة الى الانسان والفرس فانه اذا سئل عن الانسان والفرس بما هما كان
الحيوان جوابا عنهما واذا سئل عن كل واحد من الانسان او الفرس لم يصح ان يقع
جوابا عن كل واحد منهما لانه ليس تمام ماهية كل واحد منهما لانك اذا افردت الانسان
بالسؤال فتقول ما هو فجوابه ليس الا الحيوان الناطق لكونه تمام ماهيته ويرسم الجنس بانه
كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو قولا ذاتيا قوله كلي زائد لا طائل تحته
وقوله مقول متناول للجزئيات والكليات وقوله على كثيرين يخرج الجزئيات لما مر ان الجزئي
انما يقال على واحد وقوله مختلفين بالحقائق يخرج النوع لكونه مقولا على كثيرين متفقين بالحقائق
وقوله في جواب ما هو قولا ذاتيا يخرج الكليات الباقية اعني الفصل والخاصة والعرض العام
وان كان الذاتي مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا فهو النوع كالانسان بالنسبة الى
افراده اعني زيدا وبكرا وعمرا وغير ذلك لانه اذا سئل عن زيد وعمرو وبكر وغيرهم بما هم كان جوابه الانسان
لانه تمام ماهيتهم المشتركة بينهم واذا سئل عن زيد فقط كان الجواب الانسان ايضا لانه تمام ماهيته المختصة به
فتعين انه اعني النوع ما يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا ويرسم اي النوع بانه كلي
مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو قوله كلي زائد كما مر وقوله مقول جنس
الجزئي والكلي وقوله على كثيرين يخرج الجزئي وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس لان

النوع انما هو مقول على كثيرين متفقين بالحقائق ومختلفين بالعدد بخلاف الجنس لكون افراده مختلفة
بالحقائق وقوله في جواب ما هو يخرج الثلثة الباقية المذكورة وان كان الذاتي غير مقول في جواب
ما هو بل مقول في جواب اي شي هو في ذاته وهو الذي يميز الشي عما يشاركه في الجنس كالناطق
بالنسبة الى الانسان وهو الفصل ولو قال او في الوجود ايضا لكان التعريف اشمل ليدخل فيه الماهية
المركبة من امرين متساويين او امور متساوية الا ان يقال اكتفى بالجنس بناء على بطلان تركب الماهية
من امرين متساويين او امور متساوية ولقائل ان يقول فعلى هذا كان اللازم عليه ان لا يذكر الجنس في
تعريف الفصل اصلا لان ذكره لا يفيد شيئا من الشمول والاحتراز فكان ذكره لغوا قلنا ذكر الجنس ههنا
ليدل على المقصود بالمطابقة وذلك اعني ما يميز الشي عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان
فانه اعني الناطق يميز الانسان عما يشاركه في الجنس كالفرس والبغل وغيرهما لانه اذا سئل عن الانسان
باي شي هو في ذاته كان الجواب انه ناطق لان السوال باي شي هو في ذاته انما يطلب به ما يميز الشي
عن غيره وكل ما يميز الشي عن غيره يصلح للجواب فالناطق يصلح للجواب لتميزه الانسان عن غيره ويرسم
اي الفصل بانه كلي يقال على الشي في جواب اي شي هو في ذاته قوله كلي مستدرك كما مر غير مرة قوله يقال
على الشي جنس شامل للكليات الخمس وقوله في جواب اي شي هو في ذاته يخرج النوع والجنس والعرض العام
لان النوع والجنس يقالان في جواب ما هو لا في جواب اي شي هو واما العرض العام لا يقال في الجواب اصلا وقوله
في ذاته اي في جوهره يخرج الخاصة لانها وان كانت مميزة للشي لكن لا في جوهره وذاته بل في عرضه قال والثالث
اي الكلي العرضي ما لازم او مفارق لانه اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية او لا يمتنع انفكاكه عنها والاول هو العرض
اللازم كالكاتب بالقوة بالنسبة الى الانسان والثاني هو العرض المفارق كالكاتب بالفعل بالنسبة اليه و
كل واحد منهما اي من العرض اللازم والمفارق اما خاصة او عرض عام لانه ان اختص بحقيقة واحدة فقط
فهو الخاصة كالضاحك بالقوة وبالفعل للانسان فان الضاحك بالقوة عرض لازم لا ينفك عن ماهية الانسان

الانسان مختص بحقيقة واحدة وهي ماهية الانسان والضاحك بالفعل عرض غير لازم اي مفارق ينفك عن
ماهية الانسان مختص بها ويرسم اي الخاصة بانها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا قوله
كلية مستدركة كما مر غير مرة وقوله تقال على ما تحت حقيقة واحدة جنس شامل للكليات الخمس وقوله فقط
يخرج الجنس والعرض العام لكونهما مقولين على ما تحت حقائق فوق واحدة وقوله قولا عرضيا يخرج النوع
والفصل لانهما مقولان على ما تحتهما قولا ذاتيا لا عرضيا وان لم يختص كل واحد منهما بحقيقة واحدة بل يعم حقائق
فوق واحدة فهو العرض العام كالمتنفس بالقوة او بالفعل للانسان وغيره من الحيوانات فان المتنفس بالقوة عرض
لازم غير منفك عن ماهية الحيوانات غير مختصة بماهية واحدة والمتنفس بالفعل عرض مفارق ينفك عن ماهيتها
غير مختص بحقيقة واحدة ويرسم اي العرض العام بانه كلي يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضيا قوله
كلي زائد كما مر غير مرة وقوله يقال جنس شامل للكليات وقوله على ما تحت حقائق مختلفة يخرج النوع والفصل والخاصة
لانها لا تقال الا على ما تحت حقيقة واحدة فقط قوله قولا عرضيا يخرج الجنس لان قوله ذاتي لا عرضي وكون
هذه التعريفات للكليات رسوما بناء على امكان ان يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات التي ذكرناها هي
ملزومات متساويات لها لكن المناسب ذكر التعريف الذي هو اعم من ان يكون حدا او رسما لان عدم العلم
بانها حدود لا يوجب العلم بانها رسوم **قال القول الشارح الخ اقول** العلم ينقسم على قسمين احدهما القول
الشارح والآخر الحجة لانه ان كان تصورا مع عدم اعتبار الحكم فيه موصلا الى المطلوب التصوري فهو
القول الشارح وان كان مع اعتبار الحكم فيه موصلا الى المطلوب التصديقي فهو الحجة واذا عرفت هذا فنقول
من تلك الاصطلاحات المنطقية المذكورة القول الشارح وهو التعريف اعم من ان يكون حدا او رسما
فالحد قول دال على ماهية الشي فقوله قول دال جنس شامل للحد والرسم وقوله على ماهية الشي يخرج الرسم لما
سنبينه هذا هو التعريف للحد وقيل لم يجز تعريفه والا لزم التسلسل قلنا لا نسلم من ذلك لزوم التسلسل لان حد الحد نفس
الحد كما ان وجود الوجود نفس الوجود والحد ينقسم الى قسمين تام وناقص والحد التام هو الذي يتركب عن جنس الشي

وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان فانك لو قلت ما الانسان فقيل الحيوان
الناطق فهو الحد التام اما كونه حدا فلان الحد في اللغة المنع وهو لكونه مشتملا على الذاتيات مانع
عن دخول الغير فيه واما كونه تاما فلكون الذاتيات بتمامها مذكورة فيه والحد الناقص هو الذي يتركب
عن جنس البعيد وفصل القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان فانه اذا سئل عن الانسان ما هو فاجيب
بانه جسم ناطق اما كونه حدا فكما مر واما كونه ناقصا فلعدم ذكر بعض الذاتيات فيه والرسم ايضا ينقسم
الى قسمين تام وناقص اما الرسم التام فهو الذي يتركب عن جنس الشيء القريب وخاصته اللازمة كالحيوان
الضاحك في تعريف الانسان اما كونه رسما فلان رسم الدار اثرها ولما كان التعريف بالخاصة اللازمة
التي هي اثر من آثار الشيء كان تعريفا بالاثر واما كونه تاما فلتحقق المشابهة بينه وبين الحد التام من حيث انه وضع فيه
الجنس القريب وقيد بامر يختص بالشيء واما الرسم الناقص فهو الذي يتركب من العرضيات التي يختص جملتها لا كل واحد
منها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة
ضاحك بالطبع فان هذه الامور العرضية تختص بالانسان لا غير بخلاف كل واحد منها لوجود البعض منها في غيره ايضا اما
كونه رسما فلما مر من ان الخاصة اللازمة من آثار الشيء فيكون تعريفا بالاثر الذي هو الرسم واما كونه ناقصا
فلعدم ذكر بعض اجزاء رسم التام فيه حتى تتحقق المشابهة بالحد التام كتحققها بين الرسم التام والحد
التام **قال القضايا الخ اقول** لما فرغ من القول الشارح شرع في الحجة وهي القضايا
المترتبة الموصلة الى المطلوب التصديقي القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب
وهو الذي يسميه بعضهم خبرا والقول هو المركب سواء كان لفظا مركبا كما في القضية الملفوظة او مفهوما
عقليا مركبا كما في القضية المعقولية وهو اي القول جنس يتناول الاقوال الناقصة والتامة والانشائية
وقوله يقال لقائله انه صادق فصل يحترز به عن الاقوال الناقصة والانشائية وهي الامر والنهي
والاستفهام وهي اي القضية ينقسم الى قسمين احدهما حملية والاخر شرطية لان المحكوم عليه به في القضية ان كانا مفردين

مفردين فالقضية حملية والا فالقضية شرطية مثال الحملية كقولنا زيد كاتب وفيه نظر لان المحكوم عليه وبه لا يلزم ان يكونا مفردين في الحملية كما تقول زيد ابوه قائم فالشرطية اما متصلة وهي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير صدق القضية اخرى وهي موجبة ان حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وسالبة ان حكم فيها بسلب صدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى كقولنا ليس البتة ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود واما شرطية منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين فان حكم بالتنافي ايجابا فالقضية موجبة منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا او ان حكم فيها بالتنافي سلبا فالقضية منفصلة سالبة كقولنا ليس اما يكون الانسان اسود او كاتبا **قال** الجزء الاول الخ **اقول** الجزء الاول اي المحكوم عليه من القضية الحملية يسمى موضوعا لانه انما وضع لان يحكم عليه شيء والجزء الثاني اي المحكوم به منها يسمى محمولا لانه يحمل على شيء والنسبة التي يرتبط بها المحمول بالموضوع يسمى نسبة حكمية فلم يذكر المصنف الجزء الاخير والجزء الاول من القضية الشرطية يسمى مقدما لتقدمه غالبا في الذكر والجزء الثاني منها تاليا لكونه تابعا له وهو من التلو بمعنى التبع **قال** والقضية الحملية الخ **اقول** تقسيم القضية ثانيا الى موجبة وسالبة لان تلك النسبة التي ذكرناها ان كانت حكما بان يقال الموضوع محمول فالقضية موجبة كقولنا زيد كاتب وان كانت حكما بان يقال الموضوع ليس بمحمول فالقضية سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب **قال** وكل واحد الخ **اقول** كل واحد من القضية الموجبة والسالبة اما ان يكون مخصوصة او محصورة سواء كانت كلية او جزئية او مهملة لانه ان كان الموضوع في القضية شخصا معينا فالقضية مخصوصة كما ذكرنا في المثال الموجبة وفي السالبة نحو زيد كاتب وزيد ليس بكاتب اما تسميتها مخصوصة فلخصوص موضوعها وقد يقال لها شخصية لكون موضوعها شخصا معينا جزئيا كزيد وان لم يكن موضوعها كذلك اي لا يكون موضوع القضية شخصا معينا جزئيا

بل يكون غير معين اى لا يكون موضوع القضية معنى جزئيا بل يكون معنى كليا فان بين فيها
كمية افراد الموضوع من الكلية والبعضية فالقضية محصورة ومسورة اما كونها محصورة فلحصر افراد موضوعها
واما كونها مسورة فلاشتمالها على السور الذي هو اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع حاصرا لها ومحيطا بها
والسور ماخوذ من سور البلد فكما انه يحصر البلد كذلك يحصر افراد الموضوع في هذه المحصورة اما ان يحكم فيها
على كل الافراد او على بعضها وعلى التقديرين اما بالايجاب او بالسلب فان كان الاول فالقضية كلية تسمى محصورة
كقولنا كل انسان كاتب وسالبة كقولنا لا شيء ولا واحد من الانسان بكاتب والسور في الكلية الموجبة نحو كل
وفي الكلية السالبة نحو لا شيء ولا واحد كما ذكرنا وان كان الثاني اي كان الحكم في القضية على بعض الافراد
فالقضية جزئية مسورة موجبة كقولنا بعض الانسان كاتب وسالبة كقولنا بعض الانسان ليس بكاتب
والسور في القضية الجزئية الموجبة بعض وواحد فقط وفي الجزئية السالبة نحو ليس كل وليس بعض وبعض ليس
وان لم يكن كذلك اي ان لم يكن الموضوع في القضية شخصا معينا ولم يكن الحكم فيها على كل الافراد
او بعضها فالقضية تسمى مهملة كقولنا الانسان كاتب لاهمال بيان كمية الافراد التي حكم عليها فاذن القسمة
مثلثة كما ثلثها الشيخ في الشفاء لا يقال ان القضية الطبعية خارجة عن الاقسام فلا يصدق الحصر لانا نقول
الكلام في القضايا المعتبرة في العلوم والقضية الطبعية ليست معتبرة في العلوم فخروجها من القسمة لا يخل
بالانحصار **قال** والمتصلة اما لزومية او اتفاقية الخ **اقول** لما فرغ من تقسيم الحملية شرع
في تقسيم الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة اما الشرطية المتصلة فتنقسم الى قسمين احدهما
لزومية والاخر اتفاقية لانه ان كان صدق التالي فيها على تقدير وقوع صدق المقدم
لعلاقة بينهما توجب ذلك فالقضية متصلة لزومية والمراد بالعلاقة شيء بسببه يستلزم المقدم التالي
كالعلية والمعلولية والتضائف اما العلية فكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طلوع
الشمس علة لوجود النهار واما المعلولية فكقولنا اذا كان النهار موجودا فكانت الشمس طالعة

طالعة فوجود النهار معلول لطلوع الشمس واما التصادفية فكقولنا ان كان زيد ابا عمرو فعمرو ابنه
والا كان صدق التالي في المتصلة على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة بل على سبيل الاتفاق
فالقضية متصلة اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فانه لا علاقة بين
ناطقية الانسان وناهقية الحمار حتى يجوز العقل استلزام ناطقية الانسان وناهقية الحمار فيهما بل
توافق الطرفان على سبيل الصدق واما الشرطية المنفصلة فتنقسم الى ثلثة اقسام حقيقية ومانعة الجمع ومانعة
الخلو لانه ان حكم اي في القضية المنفصلة بالتنافي بين جزئيها في الصدق والكذب معا فالقضية منفصلة
حقيقية كقولنا هذا العدد اما زوج او فرد فانه حكم في هذه القضية بامتناع اجتماع الزوج والفرد على العدد
المعين وبامتناع ارتفاعهما عنه وانما سميت حقيقية لان التنافي بين جزئيها اشد من التنافي بين جزئي
الاخريين لانه يوجد في الصدق والكذب معا وهذا ليس الا حقيقة الانفصال وان حكم في القضية بالتنافي
بين جزئيها في الصدق فقط فالقضية مانعة الجمع كقولنا هذا الشي اما شجر او حجر فانه حكم في هذه القضية بالتنافي
بين الشجر والحجر في الصدق فقط لا في الكذب لجواز ان يكون الشي لا شجرا ولا حجرا وانما سميت مانعة الجمع لاشتمالها
على منع الجمع بين جزئيها في الصدق فقط وان حكم فيها بالتنافي بين جزئيها في الكذب فقط لا في الصدق فالقضية
مانعة الخلو كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يغرق فانه حكم في هذه القضية بالتنافي بين ان لا يكون في البحر
وان يغرق لا بين ان يكون في البحر وان لا يغرق وانما سميت مانعة الخلو لاشتمالها على منع الخلو من جزئيها
في الكذب **قال** وقد تكون المنفصلات الخ **اقول** المنفصلات المذكورة يتركب كل واحد منها عن جزئين
غالبا كما مر وقد يتركب عن اكثر من جزئين اما الحقيقية المنفصلة فكقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو فانه
حكم فيها بان هذه الجمع لا يجتمع على عدد واحد ولا يخلو العدد عن احدها وفيه نظر لان عين احد اجزاء الحقيقية يستلزم
نقيض الاخر لامتناع الجمع والعكس لامتناع الخلو فلو تركبت الحقيقية من ثلثة اجزاء فصاعدا يلزم جواز
الجمع والخلو وهو خلف لانه في المثال المذكور وهو قولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو يلزم ان

يستلزم كونه زائدا كونه غير ناقص ويستلزم كونه غير ناقص كونه مساويا وينتج منه ان يستلزم كونه
زائدا كونه مساويا وقد كان بينهما منع الجمع لكون المنفصلة حقيقية وهذا خلف وايضا يلزم ان يستلزم
كونه غير زائد كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا كونه غير مساو وينتج منه ان يستلزم كونه غير زائد كونه
غير مساو وقد كان بينهما منع الخلو ايضا لكون المنفصلة حقيقية هذا خلف بل الحق ان الحقيقية تتركب من حملية
ومنفصلة كقولنا العدد اما ان يكون مساويا لذلك العدد او زائدا عليه او ناقصا عنه والجزء الثاني اعني
قوله او زائدا الى آخره منفصلة والجزء الاول حملية وحاصله العدد اما مساو لذلك العدد او غير مساو له
لكن اذا لم يكن مساويا له كان زائدا عليه او ناقصا عنه فلما كانت هذه المنفصلة في قوة تلك الحملية اقيمت
مقامها فيظن انها مركب من ثلثة اجزاء لكنها بالحقيقة مركبة من الحملية والمنفصلة كما عرفت فلا تتركب
الحقيقية الا من جزئين وكذا مانعة الخلو بخلاف مانعة الجمع فانها قد تتركب من ثلثة اجزاء فصاعدا والبيان بيانها
طويل لا يليق في هذه المختصر فليطلب من المطولات **قال** التناقض الخ **اقول** من الاصطلاحات المنطقية
المذكورة التناقض وهو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى
كاذبة كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب فان هاتين القضيتين اختلفتا بالايجاب والسلب اختلافا يقتضي لذاته ان يكون
احدهما صادقة والاخرى كاذبة على سبيل الواقع قوله اختلاف جنس يتناول الاختلاف الواقع
بين القضيتين والمفردين ومفرد وقضية قوله قضيتين يخرج الاختلاف الواقع بين غير القضيتين و
قوله بالايجاب والسلب يخرج الاختلاف بين الاتصال والانفصال والاختلاف بين الكلية والجزئية
والاختلاف بين العدول والتحصيل وغير ذلك وقوله بحيث يقتضي يخرج الاختلاف بالايجاب والسلب لكن لا بحيث
يقتضي ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة نحو زيد ساكن وزيد ليس بمتحرك لانهما صادقان وقوله لذاته
يخرج الاختلاف بالايجاب والسلب بحيث يقتضي صدق احدهما كذب الاخرى لكن لا لذات ذلك الاختلاف
نحو زيد انسان وزيد ليس بناطق فان الاختلاف بين هاتين القضيتين بحيث يقتضي ان يكون احدهما

احدیهما صادقة والاخری کاذبة بواسطة لان قولنا زید لیس بناطق فی قوة قولنا زید لیس بانسان او لان قولنا زید انسان فی قوة قولنا زید ناطق فیکون ذلک بواسطة لا لذاته **قال** ولا یتحقق ذلک الخ

اقول القضیتان اللتان یقع بینهما التناقض لا یخلو من ان یکونا مخصوصتین او محصورتین او مهملتین فان کانتا مخصوصتین فلا یتحقق التناقض الا بعد اتفاقهما فی ثمانی وحدات الاولی وحدة الموضوع لانهما لو اختلفا فی هذه الوحدة لم تتناقضا نحو زید قائم وعمرو لیس بقائم والثانیة وحدة المحمول لانه لو اختلفتا فیها لم تتناقضا نحو زید کاتب وزید لیس بشاعر والثالثة وحدة الزمان اذ لو اختلفتا فیها لم تتناقضا نحو زید قائم لیلا وزید لیس بقائم نهارا والرابعة وحدة المکان لانه لو اختلفتا فیها لم تتناقضا نحو زید قائم فی الدار وزید لیس بقائم فی السوق والخامسة وحدة الاضافة لانه لو اختلفتا فیها لم یتحقق التناقض نحو زید ابو عمرو وزید لیس بابی بکر والسادسة وحدة القوة والفعل لانهما لو اختلفتا فیهما بان تکون النسبة فی احدیهما بالقوة فی الاخری بالفعل لم تتناقضا نحو الخمر فی الدن مسکر ای بالقوة والخمر فی الدن لیس بمسکر ای بالفعل والسابعة وحدة الکل والجزء لانهما لو اختلفتا فی الکل والجزء لم یتحقق التناقض نحو الزنجی اسود ای بعضه والزنجی لیس باسود ای کله والثامنة وحدة الشرط لعدم التناقض بین القضیتین عند اختلاف الشرط کقولنا الجسم مفرق للبصر ای بشرط کونه ابیض والجسم لیس بمفرق للبصر ای بشرط کونه اسود اذا عرفت هذا فنقول ان القضیتین اذا کانت احدیهما موجبة کلیة ینبغی ان تکون الاخری سالبة جزئیة واذا کانت احدیهما سالبة کلیة کانت الاخری موجبة جزئیة فنقیض الموجبة الکلیة انما هی السالبة الجزئیة کقولنا کل انسان حیوان وبعض الانسان لیس بحیوان ونقیض السالبة الکلیة انما هی الموجبة الجزئیة کقولنا لا شیء من الانسان بحیوان بعض الانسان حیوان وکیفیة هذا سیاتی فی المحصورات والحق ان ایراد المصنف هذا ای قوله نقیض الموجبة الکلیة الی آخره ههنا لیس فی موضعه انما هو موضعه بعد تحقق المحصورات **قال** المحصورات الخ **اقول** ان کانت

القضيتان المتناقضتان محصورتين لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكمية اي في الكلية والجزئية بان تكون احديهما كلية والاخرى جزئية وهذا انما يكون بعد اتفاقهما في الوحدات المذكورة فلو قيل بعد قوله في الكلية والجزئية لقولنا ايضا لكان اولى ليكون اشارة اليه اعني قوله الا بعد اتفاقهما في الوحدات المذكورة وانما قلنا انه لم يتحقق التناقض في المحصورتين الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية لان الكليتين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب فنقيض الكلية الجزئية لا الكلية وبالعكس اعني نقيض الجزئية الكلية لا الجزئية وان كانت القضيتان مهملتين فحكمهما حكم المحصورتين لان المهملات من المحصورات بالحقيقة من حيث انها في قوة الجزئيات **قال** العكس الخ **اقول** من تلك الاصطلاحات المذكورة العكس وهو عبارة عن تصيير الموضوع محمولا في القضية والمحمول موضوعا مع بقاء الكيفية اي السلب والايجاب اي ان كان الاصل موجبا كان العكس ايضا كذلك وان كان سالبا كان العكس ايضا كذلك ومع بقاء الصدق والكذب اي ان كان الاصل صادقا كان العكس ايضا كذلك وان كان كاذبا كان العكس ايضا كذلك كما اذا اردنا ان نعكس قولنا كل انسان حيوان جعلنا الجزء الاول ثانيا والثاني اولا وقلنا بعض الحيوان انسان واذا اردنا ان نعكس قولنا لا شيء من الانسان بحجر قلنا لا شيء من الحجر بانسان ولو قال المصنف العكس هو جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والجزء الثاني اولا لكان اصوب لان ما هو الموضوع لا يصير محمولا وما هو المحمول لا يصير موضوعا اصلا وان سلمنا ذلك لكن يخرج عن التعريف عكس الشرطيات وانما اعتبر بقاء السلب والايجاب لانهم تتبعوا القضايا ولم يجدوها في الاكثر بعد الجعل المذكور صادقة لازمة الا موافقا لها في الايجاب والسلب وانما اعتبر بقاء الصدق لان العكس لازم للقضية فاذا فرض صدقها بدون صدق العكس لزم صدق الملزوم بدون صدق اللازم وهو مستحيل ولم يعتبر بقاء الكذب لانه لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان

الانسان كاذب مع صدق عكسه الذي هو قولنا بعض الانسان حيوان فعلى هذا قول المصنف
والكذب لا يكون لاحتماله **قال** والموجبة الكلية الخ **اقول** القضية التي تكون موجبة كلية لا يلزم
ان تنعكس كلية بل يلزم ان تنعكس جزئية اما عدم انعكاسها كلية فلانها تنتقض بمادة يكون المحمول
فيها اعم من الموضوع وعند الانعكاس كلية يلزم صدق الاخص على كل افراد الاعم وهو محال
مثلا الصدق قولنا كل انسان حيوان لا يصدق كل حيوان انسان والا يلزم ان يصدق الانسان
الذي هو الاخص على كل الحيوان الذي هو الاعم وهو محال واما انعكاسها جزئية فلانا اذا قلنا
كل انسان حيوان نجد الموضوع شيئا معينا موصوفا بالانسان والحيوان وهو ذات الانسان
فيكون بعض الحيوان انسانا هذا ما ذكره المصنف في تعليل انعكاسها جزئية والاولى فيه
ان يقال اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان والا ليصدق
نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان فيلزم المنافات بين الانسان والحيوان فيصدق
ليس بعض الانسان بحيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان هف او يضم ذلك النقيض الى
الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه وهو محال هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان
بانسان ينتج من الشكل الاول لا شيء من الانسان بانسان وهو محال **قال** والموجبة
الجزئية الخ **اقول** القضية الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية كما ان القضية الموجبة
الكلية تنعكس اليها والحجة ههنا كالحجة التي ذكرناها فيها فانه اذا صدق بعض الحيوان انسان
يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان لانا نجد الموضوع ههنا شيئا معينا موصوفا بالحيوان والانسان
فيكون بعض الانسان حيوانا او نقول على تقدير صدق قولنا بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق
بعض الانسان حيوان والا ليصدق نقيضه وهو لا شيء من الانسان بحيوان ويلزم عكسه
لا شيء من الحيوان بانسان وقد كان الاصل بعض الحيوان انسان هذا خلف او يضم

اقول نقيض هذا اللازم الى الاصل حتى يلزم سلب الشيء عن نفسه قال والسالبة الكلية
السالبة الكلية يلزم ان تنعكس سالبة كلية وذلك اي انعكاسها اي السالبة الكلية وذلك
بين بنفسه لانه اذا صدق لا شيء من الحجر بانسان يلزم ان يصدق لا شيء من الانسان بحجر والا
لصدق نقيضه وهو بعض الانسان حجر وينعكس الى قولنا بعض الحجر انسان وقد كان الاصل لا شيء من الحجر
بانسان ونضم ذلك اعني النقيض وهو بعض الانسان حجر الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه
هكذا بعض الانسان حجر ولا شيء من الحجر بانسان ينتج من الشكل الاول بعض الانسان
ليس بانسان وهو مستحيل لصدق قولنا كل ما هو انسان فهو انسان بالضرورة قال
والسالبة الجزئية الخ اقول السالبة الجزئية لا يلزم ان تنعكس ولا تنتقض بمادة يكون
الموضوع فيها اعم من المحمول فيصدق سلب الاخص عن بعض الاعم ولا يصدق عكسه و
لا يصدق سلب الاعم عن بعض الاخص وهو محال لان كل اخص يستلزم الاعم فان قولنا مثلا
بعض الحيوان ليس بانسان كالفرس وغيره يصدق ولا يصدق عكسه وهو بعض الانسان ليس
بحيوان لصدق نقيضه وهو كل انسان حيوان فان الا وجد الكل بدون الجزء وهو محال وانما قيد
بقوله لزوما لانه قد يصدق العكس في بعض المواد مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر
ويصدق ايضا عكسه وهو بعض الحجر ليس بانسان قال القياس هو قول الخ اقول
المطلب الاعلى والمقصد الاقصى من الاصطلاحات المنطقية المذكورة القياس وسموه بانه قول
مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث
فانه مركب من قولين اذا سلمنا لزم عنها لذاتها قول آخر وهو العالم حادث فالمراد من القول
اعم من ان يكون معقولا او ملفوظا والمراد من الاقوال ما فوق قول واحد ليتناول القياس
المؤلف من القولين اثنين فالقول الواحد لا يسمى قياسا وان لزم عنه لذاته قول آخر

العكس المستوي وعكس النقيض وقوله متى سلمت اشارة الى ان تلك الاقوال لا يلزم ان تكون مسلمة في نفسها بل يلزم ان تكون بحيث لو سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر ليدخل في التعريف القياس الذي مقدماته صادقة والذي مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان جماد وكل جماد حمار فان هذين القولين وان كذبا في نفسهما الا انهما بحيث لو سلما لزم عنهما لذاتهما ان كل انسان حمار وقوله لزم عنها يحترز به عن الاستقراء والتمثيل لانهما وان سلم مقدماتهما لا يلزم بينهما شيء آخر لامكان التخلف في مدلوليهما عنهما وقوله لذاتها يحترز به عن القياس الذي يلزم عنه بعد تسليمه قول آخر لا لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية كما في قياس المساواة وهو ما يتركب من قولين بحيث يكون متعلق محمول اولهما موضوع الآخر كقولنا ا مساو لب وب مساو لج فان هذين القولين يستلزمان ان ا مساو لج لكن لا لذاتها بل بواسطة مقدمة اجنبية وهي ان كل مساو لمساوي الشيء مساو لذلك الشيء وانما قال من اقوال ولم يقل من مقدمات لئلا يلزم الدور لان المقدمة قد عرفوها بانها ما جعلت جزء القياس فاخذوا القياس في تعريفها فلو اخذت هي ايضا في تعريف القياس لزم الدور

قال وهو اما اقتراني الخ **اقول** القياس ينقسم الى قسمين اقتراني واستثنائي لانه ان لم تكن عين النتيجة او نقيضها مذكورا في القياس بالفعل فهو اقتراني كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث وكقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة وان كان عين النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل فهو استثنائي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ولكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة وانما سمي الاول اقترانيا لكون الحدود فيه مقترنة غير مستثناة وانما سمي الثاني استثنائيا لاشتماله على اداة الاستثناء والمراد

من كون عين النتيجة او نقيضها مذكورا في القياس هو ان يكون طرفاها او طرفا نقيضها بالفعل
مذكورين بالترتيب الذي في النتيجة **قال** والمكرر بين مقدمتي القياس الخ **اقول** اعلم
ان المشترك المكرر بين مقدمتي القياس فصاعدا يسمى حدا اوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب
سواء كان موضوعا او محمولا او مقدما او تاليا وقد مر مثالهما آنفا وموضوع المطلوب يسمى
حدا اصغر لانه اخص في الاغلب والاخص اقل افرادا فيكون اصغر ومحمول المطلوب يسمى حدا
اكبر لانه اعم في الاغلب والاعم اكثر افرادا فيكون اكبر والمقدمة من مقدمتي القياس التي فيها
الاصغر يسمى الصغرى لاشتمالها على الاصغر فتكون ذات الاصغر وهذا ليس الا معنى الصغرى
والمقدمة التي فيها الاكبر تسمى الكبرى لاشتمالها على الاكبر فتكون ذات الاكبر وهذا ليس الا معنى الكبرى
واقتران الصغرى بالكبرى في الايجاب والسلب في الكلية والجزئية يسمى قرينة وضربا ولم يذكر المصنف هذا
وهيئة التاليف اي الهيئة الحاصلة من اقتران الصغرى بالكبرى يسمى شكلا والاشكال اربعة لان الحد
الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول نحو كل د ب وكل
ب ا فكل د ا وان كان بالعكس اي ان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو الشكل
الرابع نحو كل د ب وكل ا د فبعض ب ا وان كان الحد الاوسط موضوعا فيهما اي في
الصغرى والكبرى فهو الشكل الثالث نحو كل د ب وكل د ا فبعض ب ا وان كان الحد الاوسط
محمولا فيهما اي في الصغرى والكبرى فهو الشكل الثاني نحو كل د ب ولا شيء من ا ب
فلا شيء من د ا فهذه هي الاشكال الاربعة المذكورة في المنطق **قال** الشكل الرابع الخ
اقول من هذه الاشكال الاربعة المذكورة الشكل الرابع وهو بعيد عن الطبع جدا لا يستحصل منه
المطلوب الا بالتعسر وانما يستحصل بالاشكال الباقية بالنسبة من هذه الباقية ما هو اقرب الى الطبع هو
الشكل الاول والباقية يعني الثاني والثالث والرابع تسعد الاحتياج الى الاول والذي له طبع مستقيم وعقل

سليم لا يحتاج الى رد الشكل الثاني الى الاول لانه اقرب الباقيين اليه ثم اثنه اياه في الفنون
وهي اشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب الذي هو اشرف من المحمول لان المحمول
انما يطلب لاجله واعلم ان الشكل الثاني انما ينتج اذا كانت مقدمتاه اي الصغرى والكبرى مختلفتين
بالايجاب والسلب اي اذا كانت احديهما موجبة يكون الاخرى سالبة والا لكانتا اما موجبتين او
سالبتين واياما كان تحقق الاختلاف في النتيجة اما اذا كانتا موجبتين فلانه يصدق كل انسان حيوان وكل
ناطق حيوان والحق الايجاب اعني كل انسان ناطق واذا بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان
كان الحق السلب نحو لا شيء من الانسان بفرس واما اذا كانتا سالبتين فلانه يصدق لا شيء من الانسان
بحجر ولا شيء من الفرس بحجر كان الحق السلب ولو بدلنا الكبرى بقولنا لا شيء من الناطق بحجر كان الحق
الايجاب بخلاف ما اذا وجد الاختلاف بين المقدمتين بالايجاب والسلب ومع هذا الشرط يلزم كلية
الكبرى في هذا الشكل والا اختلف النتيجة كقولنا لا شيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والحق
الايجاب ولو قلنا بعض الصاهل فرس كان الحق السلب وهذا على تقدير ايجاب الكبرى واما على تقدير سلبها
فانه يصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب واذا قلنا بعض الحجر
ليس بحيوان كان الحق السلب ولم يذكر المصنف هذا الشرط **قال** والشكل الاول الخ **اقول** لما كان
الشكل الاول اصلا بين الاشكال الاربعة والباقية مردودة اليه ولهذا ما جعل معيار العلوم الا ذاك اعاد
رده المصنف ههنا مع ضروبه المنتجة دون غيره ليجعل دستورا اي قانونا يستنتج منه المطلوب وتوطئة لتفهيم الباقية
وضروبه المنتجة اربعة لان القسمة العقلية تقتضي ان يكون ستة عشر فسقط منها اثنا عشر لما بين في
المطولات وبقي اربعة اضرب الضرب الاول منها ان يكون من موجبتين كليتين والنتيجة موجبة كلية كقولنا
كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج كل جسم محدث والضرب الثاني ان يكون من كليتين والكبرى
سالبة والنتيجة سالبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم ينتج لا شيء من الجسم بقديم

والضرب الثالث ان يكون من موجبتين والصغرى جزئية والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج بعض الجسم حادث والضرب الثالث ان يكون من موجبتين والصغرى جزئية والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج بعض الجسم حادث والضرب الرابع ان يكون من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى والنتيجة سالبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف ولاشي من المؤلف بقديم ينتج بعض الجسم ليس بقديم ومن هذا يعرف ان ايجاب الصغرى وكلية الكبرى شرط في الشكل الاول والا لاختلفت النتيجة اما الاول فلانه يصدق لاشي من الانسان بفرس وكل فرس حيوان والحق الايجاب واذا بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس صاهل كان الحق السلب واما الثاني فلانه يصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس والحق السلب واذا قلنا بعض الحيوان ضاحك كان الحق الايجاب اي بعض الانسان ضاحك **قال** والقياس الاقتراني الخ **اقول** لما قسم المصنف القياس من قبل الى الاقتراني والاستثنائي اراد ان يبين ان كل واحد منهما من اي شي يتركب فقال والقياس الاقتراني اما ان يتركب من مقدمتين حمليتين كما مر من قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فان كلا من هاتين المقدمتين حملية واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج من اقتران هاتين الشرطيتين المتصلتين ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة والمراد من المتصلتين متصلتان لزوميتان لا الاتفاقيتان كما ذكر في المطولات واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين منفصلتين كقولنا كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج فهو اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج من هاتين المنفصلتين العدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد واما ان يتركب القياس المذكور من مقدمة حملية ومقدمة شرطية متصلة سواء كانت الحملية صغرى والمتصلة كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا الشي انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم

من هاتين المقدمتين للتين اوليهما متصلة والاخرى حملية نحو كلما كان هذا الشيء انسانا فهو جسم
واما ان يتركب من مقدمة حملية ومقدمة منفصلة سواء كانت الحملية صغرى والمنفصلة كبرى
او بالعكس كقولنا العدد اما زوج واما فرد وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج من هاتين المقدمتين للتين
اوليهما منفصلة والاخرى حملية نحو كل عدد فهو اما فرد او منقسم بمتساويين واما ان يتركب من مقدمة متصلة
ومقدمة منفصلة سواء كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا الشيء
انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود ينتج من هاتين المقدمتين للتين اوليهما متصلة
والاخرى منفصلة نحو كلما كان هذا الشيء انسانا فهو اما ابيض او اسود **قال** واما القياس الاستثنائي
الخ **اقول** لما فرغ من بيان القياس الاقتراني شرع في بيان القياس الاستثنائي فنقول القياس
الاستثنائي مركب دائما من مقدمتين احديهما شرطية والاخرى وضع احد جزئيها اي
اثباته او رفعه ليلزم وضع الجزء الاخر او رفعه سواء كانت متصلة او منفصلة اما اذا كانت متصلة فكقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود ولو قلنا لكن
النهار ليس بموجود ينتج ان الشمس ليست بطالعة واما اذا كانت منفصلة فكقولنا دائما اما ان
يكون هذا العدد زوجا او فردا لكن هذا العدد زوج ينتج انه ليس بفرد ولو قلنا لكنه ليس بزوج
ينتج انه فرد واذا عرفت هذا فنقول الشرطية الموضوعة في القياس الاستثنائي ان كانت
متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي والا لزم انفكاك اللازم عن الملزوم فيبطل
اللزوم واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم والا لزم وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل
الملازمة ايضا كما رايت في المثال الاول وان كانت الشرطية الموضوعة في القياس الاستثنائي
منفصلة فاستثناء عين احد الجزئين سواء كان مقدما او تاليا ينتج نقيض الاخر لامتناع الجمع بينهما
واستثناء نقيض احدهما اي احد الجزئين كذلك ينتج عين الاخر لامتناع الخلو عنهما كما رايت في

فی المثال الثانی فعلیک بالتأمل فی المثالین المذکورین ہذا اذا کانت المنفصلۃ حقیقیۃ وان شئت
ان تدرک البحث بحالہ فی المنفصلات فارجع الی الرسائل المطولات **قال** البرہان الی اٰخرہ
اقول من الاصطلاحات المنطقیۃ المذکورۃ التی یجب استحضارہا عند الخوض فی شیء من العلوم
البرہان ورسمہ ہو بانہ قیاس مؤلف من مقدمات یقینیۃ لانتاج الیقین کما تری فی الامثلۃ والیقین ہو اعتقاد
الشیء بانہ لا یمکن ان یکون الا کذا مطابقا للواقع غیر ممکن الزوال قولہ لا یمکن ان یکون الا کذا
یخرج الظن وقولہ مطابقا للواقع یخرج الجہل المرکب وقولہ غیر ممکن الزوال یخرج اعتقاد المقلد اما
الیقینیات فاقسام منہا اولیات وہی ما یحکم العقل فیہ بمجرد تصور الطرفین کقولنا الواحد
نصف الاثنین والکل اعظم من الجزء ومنہا مشاہدات وہی ما یحکم فیہ بالحس سواء کان من
الحواس الظاہرۃ او الباطنۃ کقولنا الشمس مشرقۃ والنار محرقۃ وکقولنا ان لنا غضبا
وخوفا ومنہا مجربات وہی ما یحتاج العقل فی جزم الحکم فیہ الی تکریر المشاہدۃ مرۃ بعد اخری کقولنا
شرب السقمونیا مسہل للصفراء وہذا انما یحصل بواسطۃ مشاہدات کثیرۃ ومنہا حدسیات وہی ما لا
یحتاج العقل فی جزم الحکم فیہ الی واسطۃ تکرار المشاہدۃ کقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس لاختلاف
تشکلاتہ النوریۃ بسبب اختلاف اوضاعہ من الشمس قربا وبعدا ومنہا متواترات وہی ما یحکم العقل
فیہا بواسطۃ السماع من جمع کثیر استحال العقل توافقہم علی الکذب کالحکم بان النبی صلی
اللہ علیہ وسلم ادعی النبوۃ واظہر المعجزۃ علی یدہ ومنہا قضایا قیاساتہا معہا وہی ما یحکم
العقل فیہ بواسطۃ حاضر لا یغیب عن الذہن عند تصور الطرفین کقولنا الاربعۃ زوج بسبب
وسط حاضر فی الذہن وہو الانقسام بمتساویین والوسط ما یقترن بقولنا لانہ حین یقال
لانہ کذا **قال** والجدل الخ **اقول** من الاصطلاحات المنطقیۃ المذکورۃ الجدل وہو
قیاس مؤلف من مقدمات مشہورۃ کالمقدمات التی ذکرناہا فی الیقینیات والغرض من ترتیبہا

الزام الخصم وهو ظاهر ومنها الخطابة وهي قياس مركب من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه او مقدمات مظنونة والغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور معاشهم كما يفعله الخطباء والوعاظ و منها الشعر وهو قياس مركب من مقدمات ينبسط منها النفس او ينقبض كما اذا قيل الخمر ياقوتية سيالة انبسطت النفس ورغبت في شربها واذا قيل العسل مرة مهوعة انقبضت النفس وتنفرت من اكلها ومنها المغالطة وهي قياس مركب من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق او بالمشهورة او مركب من مقدمات وهمية كاذبة والغلط اما من جهة الصورة او من جهة المادة اما اذا كان من جهة الصورة فكقولنا لصورة الفرس المنقوش على الجدار انها فرس وكل فرس صهال ينتج ان تلك الصورة صهالة واما ما يكون من جهة المادة فكقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان فرس فهو فرس ينتج ان بعض الانسان فرس واعلم ان ما عليه الاعتماد والتعويل من هذه القياسات انما هو البرهان لكونه مركبا من المركبات اليقينية ولكن هذا اخر ما كتبنا من الاوراق لايضاح ما في كتاب ايساغوجي بعون الله الوهاب الاب زراه وصلى الله على محمد المنعم بمكارم الاخلاق وعلى اله واصحابه الاخيار الاطهار

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسوله العظيم والكريم كه شرح ايساغوجي
المشتهر بقال اقول بتصحيح وتحشي مولانا ومرشدنا عالم رباني وفخر زماني جناب
مولوي حافظ شمس الدين صاحب حسب فرمايش لاله گنگاپرشاد صاحب ادام الله
اقباله باهتمام فقير حقير ذره بيمقدار مسيح الزمان ولد مولوي
نور محمد مرحوم غفر الله لهما ولسائر المسلمين بمحله بيگم گنج
متصل باغ قاضي در مطبع مسيحائي بتاريخ
پنجم رمضان المعظم سنه احدى وستين
بعد الالف والمائتين من الهجرة
سيد الكونين نور
طبع پوشيد

جدول اشکال اربعه معه امثله هر یک بطریق تفصیل و شروط هر واحد و تعداد ضروب منتجه طبع والای مولانا مولوی قدرت احمد صاحب مد ظله محشی مطبع حسینی

شکل چهارم	شکل سوم	شکل دوم	شکل اول
شرط انتاجش یکی از دو امر است یا اختلاف هر دو مقدمه در ایجاب و سلب و کلیت یکی از آن یا موجبه بودن هر دو مقدمه و کلیه بودن صغری	شرط انتاج آن کلیه بودن یکی از دو مقدمه و موجبه بودن صغری	شرط انتاجش اختلاف هر دو مقدمه در ایجاب و سلب و کلیت کبری	شرط نتیجه دادن آن ایجاب صغری و کلیت کبری است و الا نتیجه مختلف بر آید و اختلاف موجب عقم است